كلمة

صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

في

افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس

المنظمة العربية للتنمية الصناعية

عمّان ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

اصحاب المعالي والسعادة

الضيـــوف الكـرام

ايهـا الاخـوة والاخـــوات

يسعدني ان ارحب بكم جميعا في بلدكم الاردن ، وان انقل لكم تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين وتمنياته لكـم بالنجاح والتوفيـق في تحقيق الاهداف المرجوة من اجتماعكـم هذا . ان انعقاد الدورة السادسة لمجلس المنظمة العربيـة للتنمية الصناعية يأتـي في ظروف صعبـة ودقيقة تمر بهـــا أمتنـا العربية وتزداد فيها التحديات والصعوبات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية العربية .وتتطلب مواجهة هـــــذه التحديات تكثيف الجهود على جميع المستويات سعيـــا وراء الاهداف القوميـة العليـا للانسان العربي وذلك بتعزيز الامن العربي ودعم عملية النماء والانتماء في وطننـا العربي .

ومن هذا المنطلق ، ادرك القادة العرب في مناسبـات عديدة اهميـة

عديدة اهمية دعم مسيرة التنمية العربية وضرورة وضع مسارات واضحة للعمل الاقتصادى العربي المشترك وتقوية العلاقات العربية الجماعية . ونستذكر هنا ان مؤتمر القمة العربي الذى عقد في عمّان عام ١٩٨٠ قد اتخذ قرارات هامة في هذا الصدد تشكل قاعدة متينة لتعزيز التكامل العربي وتوسيع مجالات العمل العربي المشترك . ونرجو ان يتم السير في تطبيق تلك القرارات التي دلت على ان القادة العرب يدركون الدور الحيوى للامن الاقتصادى العربي في الأمن العربي الشامل .

ايها الاخوة ،

تعلمون ان التركيب الحالي لهيكل الصناعة العربية تهيمن عليه الصناعات التحويلية الخفيفة والقطاعات الاولية المتمثلة في قطاع الصناعات الاستخراجية التي لا يمكن الاعتماد عليها الى ما لا نهاية في جهود التنمية الاقتصادية . ولا تزال نسبة مساهمة الصناعة

نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بصورة عامة متدنية ،اذ بلغت ٨ر٣٪ في عام ١٩٨٣. وفي الواقع فان هذه النسبة قد انخفضت من ٩ر٦٪ في عام ١٩٧٢ مما يشير الى انه لم يحدث تغيير هيكلي في الاقتصاد العربي بصورة عامة لصالح الصناعة التحويلية في عقد السبعينات ، هذا مع انه كانت هناك انجازات هامة في بعض الاقطار العربية .

وبالتالي بات لزاما علينا بذل الجهود الصادقة لتصحيح هذا الاختلال الهيكلي والتركيز على التنمية الصناعية الشاملة والصناعات الاساسية .

ايها الاخوة ،

لتحقيق التنمية الصناعية العربية المرجوة فلابد من تكثيف التعاون الصناعي العربي . ولهذا التعاون دور اساسي في دعم التكامل الاقتصادى العربي اذ انه يشكل احدى ادواته الرئيسية في

ادواته الرئيسية في احداث التغيرات الانمائية في مختلف البلدان العربية . وقد سعت البلدان العربية بشكل ثنائي احيانا ، وبشكل جماعي احيانا اخرى ، الى تحقيق واحد او اكثر من اشكال التعاون الصناعي فيما بينها . وقد تركز هذا التعاون خلال العقدين الماضيين على محور المشروعات العربية المشتركة اضافة الى العمل على محاور اخرى ثانوية كالاتحادات النوعية وتحرير التبادل التجاري . وبالرغم مما تم انجازه حتى الان ، فما زال المجال فسيحا لمزيد من العمل العربي المشترك في التنمية الصناعية كرد على التحديات وللتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة

ايها الاخوة ،

ان الحديث عن التعاون والتكامل الاقتصادي العربي يبقى اكاديميا مهما خلصت النوايا ما لم يأخذ مغزاه العملي على ارض الواقع ، ويترجم الى صيغ محددة للتعاون بما في ذلك وضع الخطط والبرامج التصنيعية المشتركة واقامة المشاريع الصناعية

المشاريع الصناعية الثنائية والجماعية ودعم القدرات التصنيعية في مختلف البلدان العربية سواء بالخبرات او توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع بما ينعكس ايجابيا على المستويات الحياتية لشعوبنا .

وقد كان للاردن دور واضح في مجال التعاون والتنسيق العربي حيث تستمر اتصالاته مع الدول العربية الاعضاء في السوق العربية المشتركة ضمن اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وتعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية من اجل تحرير التبادل التجارى وازالة القيود المختلفة التي تحد من تدفق السلع فيما بين الدول العربية .

ومن ناحية اخرى فقد شارك الاردن في العديد من المشروعات الثنائية بالتعاون مع الدول العربية ، فتم انشاء الشركة السورية الاردنية للصناعة بهدف اقامة صناعات مشتركة في البلدين ، كما تم انشاء شركة اردنية عراقية لاقامة صناعات مشتركة ايضا

صناعات مشتركة ايضا نامل ان يتم تنفيذها قريبا . ونامل ان تقام شركة صناعة مشتركة ثالثة مع الاخوة في المملكة العربية السعودية .

وعلى المستوى الجماعي العربي فلقد ساهم الاردن في عدة شركات صناعية عربية منها الشركة العربية للتعدين والشركة العربية لصناعة الدواء والشركة العربية للاستثمارات الصناعية وشركة البوتاس العربية .

ومما لاشك فيه ان اسلوب التنسيق عن طريق اقامة المشاريع العربية المشتركة على المستوى الثنائي والجماعي والذى تنتهجه المنظمة العربية للتنمية الصناعية حاليا هو اسلوب ناجح وفعال للتنسيق والتآلف الصناعي العربي ، ولابد من دعم هذا التوجه لايصاله الى الهدف المنشود .

ويحدونا الامل الكبير في ان يتضمن جانب من اجتماعات هذه الدورة لقاءا فكريا مفتوحا يتم فيه مناقشة هذه المشاريع المشتركة المطروحة

المشتركة المطروحة للترويج وذلك في اطار متناسق يجمع بين الواقعية والطموح ويبحث في امكانية تجسيد بعضها بصورة مشاريع قابلة للتنفيذ على المستوى العربي .

ايها الاخوة ،

للقطاع الصناعي علاقة وثيقة بالتقدم العلمي والتقني . ونحن في الوطن العربي نستورد سنويا عشرات البلايين من الدولارات من المنتجات الصناعية التي تتضمن مدخلات تقنية عالية ، كما ننفذ مشروعات متعددة يتضمن تنفيذها تقنيات مستوردة ومكلفة . ولكن اذا ما نظرنا الى مايتم توطينه من التقنية فيعمليات الاستيراد والتصنيع والبناء هذه ، لوجدنا انها نسبة متدنية وبامكاننا في كل هذه العمليات الاصرار على نقل التقنيات بما يناسب احتياجاتنا ،وآمل ان ندرك جميعا العلاقة الحيوية بين التصنيع وبين نقل التقنية وتطويعها وتطويرها لخدمة الاحتياجات المحلية ، بالاضافة الى اهمية بناء قدراتنا الذاتية

بناء قدراتنا الذاتية في مجالات البحث والتطوير . فلا يمكن بناء صناعة عصرية بدون تكريس الموارد البشرية والمادية الكافية لعملية البحث والتطوير . ولا يخفى ما لمثل هذه الجهود في القطاع الصناعي من اثر مباشر على التقدم العلمي والتقني في وطننا العربي بصورة عامة .

ايها الاخوة ،

عند استعراض تقرير اللجنة التحضيرية لاجتماعكم هذا ، لفت انتباهي عدد من النقاط اود التطرق اليها هنا بايجاز.

ان تنفيذ دراسات الجدوى للمشاريع العربية المشتركة هو فرصة مواتية لنقل التقنية المتقدمة للمؤسسات وبيوت الخبرة العربية . وآمل ان تعمل منظمتكم على تعزيز القدرات العربية في هذا المجال الحيوى بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . وكما تعلمون فان دراسات الجدوى تنعكس بالطبع على التقنية المستخدمة ومستوى المهارات

ومستوى المهارات المطلوبة . ان بناء القدرة العربية في هذا المجال هو احد المتطلبات لتحقيق الاعتماد على الذات في التنمية الصناعية .

أما في مجال التعاون مع الدول العربية الاقل نموا ، فان باستطاعة منظمتكم المساهمة في دعم التصنيع في هذه الدول بصورة فعالة لتقليص الفجوة بينها وبين الدول العربية الاخرى .

وفي مجال دعم الصناعة في الاراضي العربية المحتلة فلا يخفى عليكم ان سلطات الاحتلال تضع مختلف العقبات امام اقامة قطاع صناعي عربي نشط ،لان هذا يعزز من الاعتماد العربي على الذات ولان سلطات الاحتلال تهدف الى ربط اقتصاد المناطق المحتلة بصورة محكمة مع الاقتصاد الاسرائيلي . ان بناء قطاع صناعي قوى في الاراضي العربية المحتلة هو ركن اساسي في بناء اقتصاد عربي معتمد على الذات في تلك

الذات في تلك الاراضي . وان بناء الهوية الاقتصادية العربية هو جزء اساسي من الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني الواقع تحت سطوة الاحتلال . من هنا فان منظمتكم بالتعاون مع سائر الدول العربية مدعوة لتكثيف جهودها لدعم الصناعة في الاراضي العربية المحتلة .

ايها الاخوة ،

في الختام آمل ان تسفر اجتماعاتكم هذه عن خطوات محددة قابلة للتنفيذ تدعم العمل العربي المشترك بصورة فعالة ملموسة . وأود أن اتقدم بجزيل شكرى وتقديرى لكم اصحاب المعالي والسعادة لمشاركتكم القيمة في هذا اللقاء ، كما اتقدم بوافر التقدير للسيد مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية وللسادة العاملين فيها على المجهود الكبير الذى قدموه لانجاح هذه الدورة .

وفقنا الله جميعا لما فيه خدمة أمتنا العربية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،